جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم سياسية

الموضوع:

السياسة الرياضية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم سياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبان:

محمد شوقي مرابط

سهيل شايب

تحت إشراف الدكتور:

عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة:

د. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ. ياسين شكيمة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء

أخص بالإهداء

إلى من سعى و شقى لأصل إلى ما أنا عليه اليوم، إلى **"والدي العزيز"**

إلى معنى الحب و العطاء، إلى بسمة الحياة و سر الوجود **"أمي الحبيبة"**

إلى مصدر القوة والعطاء والمحبة التي لا حدود لها، إخوتي وأخواتي كل بإسمه

إلى من سرنا سويا لنشق الدرب معا نحو النجاح

و إلى شريك الروح والعمر **" طارق سلمي "**

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

سهيل شايب

الإهداء

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان الصافي ذات القلب الكبير

وتلك النعمة الغالية الطاهرة التي هي صاحبة الفضل علينا

التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن أوفيها حقها ولن أرد لها فضلها الأبدي

"أمي العزيزة"

وإلى من سعى وشقى لأصل إلى ما أنا عليه اليوم

"والدي العزيز"

حفظهما الله وأطال الله في عمرهما

وإلى أمي الثانية خالتي العزيزة "فاطمة"

إلى أخوتي رحمهم الله " ميسرة وطلال " وإلى كل من شاركوني أفراحي وأحزاني

وكانوا لي سندا في هذه الحياة

وإلى أخوتي "عبد القادر وملاك الرحمان" و"جدتي" أطال الله في عمرها وكل أقاربي

وإلى أصدقائي " شبرو محمد وبالنور الصديق "

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

محمد شوقي مرابط

الشكرات

الحمد و الشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

وهو الذي قدرنا على شرب جرعة من هذا العلم الوافر

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى كل من شجعنا في رحلتنا على التميز والنجاح

ولكل من ساندنا ووقف بجانبنا

إلى كل ينابيع العطاء الذين زرعوا في نفوسنا الطموح والمثابرة والجد

إليك خصوصا الأستاذ الدكتور " عبد الحميد فرج " الذي تكبد معنا مشقة إعداد هذه المذكرة فلم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته و نصائحه، بكل فخر و إحترام نشكرك على المجهود الذي بذلته من أجل تقديم هذه المذكرة.

وشكـرا جزيـــلا

سهيل ،محمد شوقي

مقدمة

مقدمة:

مع تطور العالم والعولمة الحديثة وعصر التكنولوجيا والتغيرات الكبيرة التي حدثت على مستوى العالم في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والإجتماعية وخاصة المجال الرياضي بكل جوانبه وأشكاله مما أدى بذلك إلى تغيرات على مستوى سياسات الحكومات تجاه المجال الرياضي مما أدى إلى تطوير رعاية المؤسسات الاقتصادية للمنظمات الرياضية إذ لعب الإعلام الدور الأكبر فمع نهاية التسعينات عرف تحول كبيرا في إنشاء قنوات متخصصة فالرياضة وفرض نظام العولمة على الدولة الاستثمار في مشروعات كبيرة دون أعباء على خزينة الدولة العامة، وتبني آليات ومصادر للتمويل مثل هذه المشروعات فجاءت الخصخصة لتقلص من دور الدولة، وبالتالي دعم الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص المباشر في مشروع البنية الأساسية للرياضية، وتعتبر الرياضة جزء هام من اهتمامات الحكومة الجزائرية لا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك في إطار ما سخر من إمكانيات مادية ومعنوية فقد أصبحت مهمة تطوير وترقية الرياضة ضمن سياسة مخططات الدولة باعتبار أن شريحة الشباب تشكل نسبة معتبرة من الشريحة السكانية ومن جهة أخرى الاهتمام بالنشء

ورعايتهم لتتخذ الرياضة أبعاد تنموية تعتني أولا بالفرد صحيا، فكريا وتربويا فقد عملت الدولة على إنشاء مراكز ومؤسسات تعتني بالرياضة في جميع الاختصاصات إلى جانب جامعات وجمعيات ونوادي رياضية.

فإذا ما تحدثنا عن الرياضة عامة وتأثيرها على الشباب تظهر أهمية هذا القطاع الذي حظي مؤخرا بإهتمام كبير من طرف السلطات المعنية وذلك عبر رسم سياسات خاصة بهذا القطاع من طرف الدولة.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكال التالي:

❖ **ما واقع السياسة العامة الرياضية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- التساؤلات الفرعية:

❖ ما هو مفهوم السياسة العامة الرياضية؟
❖ ما مفهوم السياسة العامة ؟

2- الفرضية الرئيسية:

❖ اهتمت الدولة بوضع سياسة عامة رياضية في عدة مجالات ، وبقي الاشكال في جدواها.

4- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع الدراسة من خلال شعبية الرياضة في العالم وأهميتها، ودورها ضمن مخططات وسياسات الدول، وكيفية تطوير أداء القطاع من خلال دراسة أهم معالم السياسة الرياضية في الجزائر .

5- أهداف الدراسة:

❖ توضيح علاقة السياسة بالرياضة.
❖ إبراز الطابع التنظيمي والهيئات الرياضية في الجزائر.
❖ تسليط الضوء على معالم السياسة الرياضية في الجزائر .

6- أسباب إختيار الموضوع:

وتنقسم أسباب ومبررات إختيار الموضوع بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- المبررات الموضوعية:

❖ معرفة الهيئات والمؤسسات الرياضية في الجزائر.
❖ أهمية تطوير المجال الرياضي ودوره المهم في سياسات الدولة.

ب- المبررات الذاتية:

❖ الاهتمام بالدراسات التي تكون ذات صلة مباشرة بالشباب والمجتمع.
❖ الاهتمام بالمجال الرياضي العالمي والوطني.

7- الدراسات السابقة:

- ❖ لحسن تريش، أطروحة دكتوراء، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018: المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الاحتراف الرياضي في كرة القدم، دراسة ميدانية على أندية كرة القدم للرابطة المحترفة الأولى والثانية موبليس.
- ❖ عبد الغني هرباجي، مذكرة ماجستير، واقع وآفاق التسويق الرياضي في الهيئات الرياضية الجزائرية، دراسة حالة: الأندية الرياضية لكرة القدم، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
- ❖ علي لبحير، قوانين تسيير النوادي الرياضية ومدى تماشيها مع الوضع الحالي للرياضة في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2016.

تتميز الدراسة الحالية في إبراز مدى أهمية المجال الرياضي وهيئاته ومؤسساته وقوانينه والمراحل التاريخية التي مر بها وسياسات الدولة فيه.

8- مناهج وإقترابات الدراسة:

أ- مناهج الدراسة:

لقد أستخدمت جملة من المناهج والتي ساعدت في تحديد أطر الدراسة، وقد تم الإعتماد على:

- ❖ المنهج الوصفي: وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة.

وقد تم إستخدامه في هذه الدراسة كونها تستدعي رصد حالة معينة فحين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة معينة فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يرد دراستها وجمع المعلومات عنها، ونجد أن المنهج الوصفي أستخدم في الفصل الأول بغية تحديد مفهوم مفهوم السياسة العامة والسياسة الرياضية.

- ❖ المنهج التاريخي: وأستخدم في ذكر المراحل التاريخية التي مرة بها التشريع الرياضي في الجزائر وذلك في الفصل الثاني.

ب- الاقترابات:

- **الإقتراب المؤسسي:** وتم إستخدامه في دراسة الهيئات الرياضة والمؤسسات التي تدير الشأن الرياضي في الجزائر.
- **الإقتراب القانوني:** وتم إستخدامه في دراسة القوانين والتشريعات التي تضبط الرياضة في الجزائر من خلال دراسة التشريع الرياضي في الجزائر.

9- التقسيم الهيكلي للدراسة:

إستنادا على الإشكالية المطروحة سيتم البناء المنهجي التالي:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فالأول فقد كان فصلا مفاهيميا خصص للحديث عن مفهومي السياسة العامة والسياسة العامة الرياضية ، أما الفصل الثاني فخصص للحديث عن واقع السياسة العامة الرياضية في الجزائر وأهم معالمها .

10- صعوبات الدراسة:

واجه البحث جملة من العراقيل تكمن في:

- ضيق الوقت المحدد لتسليم العمل.
- قلة الكتب والمراجع الخاصة بالموضوع
- الوضع الوبائي الذي يعرفه العالم ككل والذي عرقل مسيرة البحث العلمي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

تعتبر السياسات العامة بكل أنواعها المعبر الأول عن توجه الدولة وتنظيمها وقوانينها وطريقة تسييرها، وتختلف السياسات العامة وتتنوع حسب مجالها ومن أبرز هذه السياسات هي السياسة الرياضية التي أولت لها جميع الدول أهمية كبيرة وذلك لدورها وتأثيرها المباشر على المجتمع والحياة الإجتماعية ككل فضلا على دورها في إبراز مكانة الدولة على المستوى الخارجي.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: ماهية السياسة العامة
- ✓ المبحث الثاني: مفهوم السياسة الرياضية

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.

تعد السياسات العامة من المصطلحات الأكثر تداولاً اليوم، وذلك راجع إلى الإهتمام الكبير الذي حظيت به من قبل العديد من الباحثين سواء في الإدارة أو في السياسة، والدليل في ذلك ما تركوه من مؤلفات ودراسات حول موضوع السياسات العامة، وبالتالي تعد جوهر العملية السياسية من رسم وتنفيذ السياسات العامة التي لا توجد، إلا بوجود المحيط الإجتماعي الذي يطرح مجموعة من المطالب التي يتم دراستها لتصبح في الأخير مخرجات، وذلك من خلال دراسة لمراحل والعمليات والأسباب المتمثلة في هذه المطالب، حيث نجد هذه السياسات تعتمد على مجموعة من المؤسسات الحكومية، بما فيها الرسمية والغير الرسمية التي تساهم في رسم هذه السياسات العامة.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة:

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له، إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم.[2]

كما ربط الباحثين من علماء السياسة والإدارة العامة والإجتماع، مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالمطالب والقضايا، فضلاً السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالمطالب والقضايا، فضلاً عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام "PublicRealm"، الذي رأى فيها الفيلسوف الأمريكي، " جان ديوي J.Dewey " بأن الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة[3]، لأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة، يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين، هذا ما يؤكده تقرير الأمم المتحدة الصادر في أفريل سنة 2008، ولضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم، سيتم تقديم عدة تعاريف

---

[1] صافية قويدري، **القيادة الإدارية ودورها في رسم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة مولاي الطاهر السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015)، ص.32.

[2] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، (القاهرة: الدار الثقافية، 2000)، ص.294.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان، دار المسيرة، 2001)، ص.31.

للكتاب الغربيين وبعض كتاب العرب، بحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من الباحثين والداعين لهما.

أولا- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "Power":

إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بما شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره، نتيجة إمتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية.[1]

وحاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، فعرفها "أوستن ريني" بأنها: «علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر»[2]، أما "ماكس فيبر، "M.Weeber" فعرفها من زاوية التأثر على الآخرين بأنها: «احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال».[3]

عرفها كل من "مارك ليند نبيرك، بنيامين كروسبي، B.CROSO، من منطق برغمات عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات من أنها (عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه).[4]

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة (النخبة ELITE) في إمكانية حصولها على القيم (VALVES) الهامة عبر التأثير (Influence) على قوة الآخرين في المجتمع.

ولذا، فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ، الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته.

لكن رغم هذه التعاريف إلا أنه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.32.

[2] نصر محمد مهنا، **علم السياسة**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994)، ص ص. 120-121.

[3] **المرجع نفسه**، ص 121.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص.32.

إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها في مجال السياسة العامة.

ثانيا- السياسة العامة من منظور تحليل النظم "System Analysis":

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في اطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال "دافيد استون "اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيعرفها بأنها: « توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية».[1]

يستخلص من تعاريف هذا المنظور أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، تتفاعل مع بيئته الشاملة، ذلك لأنها لا تكون فعالة ما لم ترعى الظروف البيئية المحيطة كما.

لكن بالرغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة، إلا أن منظور تحليل النظم تعرض الى بعض الانتقادات ومنها: العمومية في طرح مفهوم القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة العامة، كما أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قرارات السياسة، وكذا اغفاله لمجريات العملية السياسية بشكلها الدقيق داخل النظام السياسي، فضلا عن كون منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة تستجيب لهذه المطالب، غير أن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام يفرض سياسته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

ثالثا- السياسة العامة من منظور الحكومة "Government**":**

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، فعرفها "توماس داي، Thomas Dye"هي:

[1] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، (القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006)، ص.35.

تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي: توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك.

ويرى "كارل فردريك، G.Friedrick" أن السياسة العامة: «هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود»[1]، يعني هذا أن السياسات العامة ليست تلقائية بل عملية هادفة ومقصودة.

أما جيمس أندرسون J.Anderson فيعرفها بأنها: «برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع».[2]

أي أنهما تطور من طرف الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علما أن بعض القوى غير الرسمية تؤثر في رسم وتطور بعض السياسات.

أما "جاي بيترز Guy Peters، فيرى أن السياسة العامة هي: «أسلوب محدد من الأفعال التي يتخذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ممثلو ذلك المجتمع، وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه».

أما عن الكتاب العرب فقد عرفوا السياسة العامة من هذا المنظور ونذكر منهم:

فيعرفها "خيري عبد القوي" بأنها: «تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لإختيار البديل الذي يقترح إقراراه في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة».[3]

ويعرفها "أحمد سعيفان" هي :(تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة

---

[1] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، (عمان: دار المسيرة، 1999)، ص.15.

[2] **المكان نفسه.**

[3] تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.28.

محلية، وطنية أو فوق وطنية، فتضم بذلك أربع عناصر: الهدف، إختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسية، تنفيذ هذه السياسة).[1]

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها المهمة، فإنها بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة، لذا فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي، يمثل منطلقا علميا من خلال دراسة جوانب السياسة وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العامة، وعكس لنا هذا المنظور وقتنا الحاضر، وذلك بفعل التغييرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية، فالسياسة تبرز وتوضح حقيقة اختيارات الحكومة وأهدافها، مما يتيح للدارسين سبيلاً في المعرفة والتحليل الأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة وتنفيذها.

من خلال ما تم عرضه لمجمل تعاريف السياسة العامة، التي إحتوت عليها المنظورات الثلاثة، ولأجل تجاوز النقص والتصور حيث يصبح المنظور الواحد مكمل للآخر، ومحاوز لهفواته وسلبياته. نورد تعريف "فهمي خليفة الفهداوي" عن للسياسة العامة بقوله: «هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وفعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها. عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطوريها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع».[2]

نظرا لاختلاف الأفكار والاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف فإنه يصعب إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة، خاصة وأن المفاهيم الحديثة للسياسة العامة ارتبطت بمفهوم" Net Work Policy"، أي وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والتي تتغير

[1] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، (بيروت: مكتبة لبنان، 2004)، ص.213.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص.38.

بتغير مواضيع السياسات العامة من فترة لأخرى، وتحكمها مبادئ الشفافية والدقة العلمية التحقيق المصلحة العامة.

غير أنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثل في أنما برنامج عمل هادف سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة، ... الخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية.[1]

المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة وعناصرها.

أولا: مستويات السياسة العامة:

قدم " جيمس أندرسون G.Anderson، ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا لمستوى المشاركة في إتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:

1 – السياسة العامة الكلية Marco Politics:

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الإتصال وجماعات المصالح.... ويعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.[2]

2 – السياسة الجزئية Mirco Politics:

تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والحدودية أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة.

لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية، اذ كلما تنوعت برامج الحكومة وإزدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إل تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق.

---

[1] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص ص.23،24.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع نفسه** ص.42.

3 – السياسة العامة الفرعية " "Subsystem Politics:

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ، الطيران...الخ

وتتضمن هذه السياسة علاقات فردية وجانبية بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين.

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة، ونظرا لتقصينا الواقع العالمي و الدولي، وما يجير على صعيد السياسة والعلاقات بين الدول وحلول الأزمات والمشكلات الكبرى هذا يجعلنا أمام طرح مستوى جديد " لفهمي خليفة الفهداوي " و هو المستوى العقيم للسياسة العامة ، هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم عرضها ، لأنها تشمل مستويات داخلية أي في حين هذا المستوى مستوى خارجي أملته المتغيرات الدولية الراهنة، لأن الهيمنة والقيادة اليوم أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، ما زاد القوي قوة والضعيف ضعفا، وهذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة، الذي أصبع مرجعا تستند إليه كل المنظمات الدولية في أغلب سياساتها العامة المتخذة، مما أدى إلى إنتشار ما يسمى بالسياسات العامة العالمية International Public Policy القائمة على اللاتوازن وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم، وبالتالي إن السياسات العامة العالمية تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون، لأن قراراتها وسياساتها غير منطقية إزاء الدول أفغانستان، فلسطين، العراق، ليبيا، السودان.... الخ.

ثانيا – عناصر السياسة العامة:

بعد التطرق لمختلف مفاهيم السياسة العامة يجب الآن توضيح العناصر الأساسية.

1– المطالب السياسية:

فهي تمثل حاجات الأفراد والمجتمع حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي إستجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب.

2– قرارات السياسة :

وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين الخولون بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي القرارات السياسية العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة[1].

3- إعلان محتويات السياسة :

وهي تعبيرات رسمية وتشمل الأوامر الشفاهية والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.

وقد يكون وصف السياسة ومضمونها غامض مما يحدث التناقض عند شرح مضمونها في المستويات أو السلطات المختلفة أو حتى الوحدات الإدارية المتعددة وتجده في مجال تفسير السياسة العامة مثل المحافظ على البيئة من التلوث وسياسة استخدام الطاقة.[2]

4- مخرجات السياسة :

وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ولا تشمل الوعود والنوايا وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة عما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

5- آثار السياسة:

وتمثل العائد والنتائج المتحصل عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تجسد موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، فلكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معينة قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات وبآثار سياسية تحتاج إلى تبني سياسات عامة جديدة ملحقة بسابقاتها .[3]

---

[1] تامر محمد كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.29.

[2] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص.18.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص.42.

المطلب الثالث: صناع السياسة العامة.

أولا – الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة.

1- السلطة التشريعية: تتمثل مهام السلطة التشريعية في سن التشريعات وإقرار الميزانية السنوية اللازمة في تنفيذ السياسات العامة ومراقبة ومتابعة تنفيذ الحكومة للمهام الخاصة بالسياسة العامة.

ويقع على عاتق الهيئات التشريعية مجموعة أخرى واسعة من الوظائف تتمثل بالمناقشات في الجمعيات التشريعية التي يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الاجتماعي وتبلور تصورات النخب والمواطنين.

والمسألة التي توضح العلاقة بين السلطة التشريعية والسياسة العامة هي كون هذه السلطة تمتلك مهمة وضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة ما.[1]

2- السلطة التنفيذية: وهي عبارة عن مجموعة من المسؤولين السياسيين المعنيين بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها في المجتمع بدأ من رئيس الدولة ورئيس الوزراء، فالوزير وغيرهم.

[1] مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسات العامة**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية 2019)، ص.77.

إن دور الجهاز التنفيذي يختلف باختلاف أشكال الأنظمة السياسية فهو في أنظمة كثيرة يقوم بدور المعاون للسلطة التشريعية في صنع السياسات، ودور هذه الصلطة في صنع السياسات العامة الداخلية أشد وأقوى منه في صنع السياسات الخارجية.

وفي العديد من الدول النامية نلاحظ أن دور السلطة التنفيذية يكون أكبر وأشد في صنع السياسة العامة وذلك بسبب محدودية قضايا السياسة العامة التي تستحق أن تناقش وترسم بشأنها السياسات.[1]

3- السلطة القضائية: تحتل السلطة القضائية مكانة كبيرة في الدولة وتمثل المعيار الأساسي لمدى إحترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ إستقلالية السلطة القضائية عن باقي السلطات.

حيث تلعب المحاكم دور كبير في صنع السياسات العامة بدرجات تختلف حسب طبيعة الأنظمة السياسية حيث يكون دورها المهم متمثل في تفسير القوانين والمراقبة القضائية للبرامج السياسية وغيرها.[2]

4- الجهاز الإداري: وتختلف الأنظمة الإدارية من دولة لأخرى حول العالم من حيث الحجم ودرجة التعقيد الهرمية وإن هنالك إجماعا على تدخل المؤسسات الإدارية في صياغة ومناقشة السياسات وبطرق مختلفة ولها القدرة على صنع السياسة العامة مثل قدرتها على إعاقة تنفيذها وبسبب تعدد القضايا والموضوعات التي تستوجب سياسات عامة متخصصة ورقابة عامة دائمة.

ويمتلك الجهاز الإداري معلومات كثيرة عن مختلف القضايا والسياسات والجوانب المتعلقة بها، الأمر الذي أكسبه حق المشاركة في صنع السياسات العامة، ويختلف دوره ووزنه من نظام سياسي إلى آخر.[1]

---

[1] محمد العيد الحسيني، **السياسة العامة الصحية في الجزائر- دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.26.

[2] ابتسام قرقاح، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011)، ص.44.

ثانيا: الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة:

1- الأحزاب السياسية: يختلف مفهوم الحزب السياسي من منظور لآخر فحسب المنظور الليبرالي هو مجموعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية فالحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضائه على مبادئ ومواقف معينة بسبب القضايا السياسية العليا، ومن المنظور الماركسي فإن مفهوم الحزب يرتبط بالإطار الشامل لإيديولوجية الماركسية بإعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع، وبأنه تعبير عن مصالح طبقة إجتماعية.[2]

2- **جماعات المصالح:** هي عبارة عن جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات متشاركة ويغلب أن يكون لها الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها، وليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم.

إن هذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسات العامة بطريقتها وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية وتحاول إيصال مطالبها وقضاياها لأجل الإسراع في بلورتها في الأجندة السياسية، لذا فإن صانعوا السياسة العامة يضطرون إلى المساومة مع هذه الجماعات لإيجاد حلول توفيقية فيما بينهم.[3]

3- وسائل الإعلام: وتعتبر وسائل الإعلام من أبرز الفواعل الغير رسمية المؤثرة في مجريات صنع وإعداد السياسة العامة، فوسائل الإعلام تمتلك القدرة على ترتيب أولويات الجماهير وتوجيه الرأي العام وبلورة وتوحيد خطابه لتشكيل قوة ضاغطة لإيصالها إلى صانعي السياسة العامة.

وتؤدي وسائل الإعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال إهتمامها بمطالب المواطنين وإيصالها إلى السلطة العليا ليكون تأثيرها قويا إبتداءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث.

---

[1] مثنى فائق مرعي العبيدي، **مرجع سابق**، ص.85.

[2] عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008)، ص.26.

[3] إبتسام قرقاح، **مرجع سابق**، ص.52.

ويمكن أن تقوم المؤسسات الإعلامية بوضع خطط مبرمجة الهدف منها إحداث تأثير معين فيف مسار صناعة السياسة العامة بما يتفق مع هذه السياسات.

وتتوقف فعالية تأثير وسائل الإعلام على نوع النظام السياسي وعلاقة وسائل الإعلام به وعملية رسم السياسة العامة على خلاف الأنظمة الإستبدادية أو الغير ديمقراطية.[1]

4- الفرد: ويمثل الفرد عنصرا أساسي في نقاشات صنع السياسات العامة وغالبا ما يهمل دور الفرد العادي مقارنة بالدور الذي تلعبه الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا الإهمال لا يتناسب، والدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في مجال السياسات العامة وإتخاذ القرارات المهمة، وبالرغم من أن مهمة صنع السياسات من مهام المسؤولين العمومين لكن يبقى للفرد دورا غير مباشر في صنع السياسة العامة.[2]

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة الرياضية.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة الرياضية:

من أكثر النشاطات الاجتماعية شيوعا ورسوخا في السياسة المعاصرة هي الرياضة بكل أنواعها فقد ارتبطت بأغلب جوانب الحياة الاجتماعية وأصبح كل مجتمع لا يخلو منها فالرياضة هي نشاط متصل بالواقع الاجتماعي ومرتبط بالنسق السياسي والإقتصادي السائد في الدولة، وتوضح مسار توجه الدولة، وهي أداة إجتماعية وسياسية لها أهداف متعددة ولذلك وضعت كل الحكومات برامج وسياسات للوصول لتحقيق المصالح الاجتماعية للمواطنين ومن المنظور الوظيفي تعد الرياضة أكبر معزز للقيم الاجتماعية المشتركة كالتماسك الاجتماعي، فدعم الدولة للنشاطات الرياضية وهي بذلك تهدف إلى حماية وحدة الدولة وتماسكها وتتبع السياسة الرياضية من الثقافة السائدة في المجتمع والاتجاهات الموجودة فيه وفق مجموعة من المحددات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية بمعنى أنها عبارة عن العادات والقيم والمبادئ الراسخة في المجتمع والتي يقوم كل رياضي بإشهارها ونقلها في مختلف المسابقات

[1] مثنى فائق مرعي العبيدي، **مرجع سابق**، ص.101.

[2] محمد العيد الحسيني، **مرجع سابق**، ص.37.

في المحافل الدولية الرياضية وبذلك تكون من أبرز السياسات العامة التي توضح توجه الدولة وأساليبها في المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة والرياضة.

السياسة والرياضة تربطهما علاقة قديمة تطورت عبر تطور الشعوب والرياضات ولفظ السياسة والرياضة يحملان في اللغة والاصطلاح جملة من الدلالات تتسع وتضيق في ثقافة الشعوب حسب مستوى ممارستها للرياضة والسياسة وبالنظر إلى وضع الرياضة ضمن البرامج التدريبية العسكرية ووضعها ضمن البرامج المدرسية يتضح أن الرياضة كانت حاضرة في سياسة الدول وأنها اتخذتها وسيلة من وسائل إنتاج الطاقة البشرية.[2]

وعلى الصعيد الداخلي نجد توازنا في قوة العلاقة بين الرياضة والسياسة، أي أن قوة التأثير للرياضة على سياسة الدولة الداخلية يقابلها نفس قوة التأثير السياسة ورجال الحكم على دفع مسيرة الحركة الرياضية للأمام والقيام بإظهار تسهيلات مادية ومعنوية لتنفيذ مشاريع الرياضية.

[1] بشير ناظر حميد، "السياسة الرياضية لثقافة الجسد: دراسة في علم الاجتماع"، **مجلة الأداب**، ع.123، (2017)، ص.338.

[2] إبراهيم بن عزوز، **الرياضة والسياسة: الأوجه العديدة للرياضة**، تم التصفح في 2020/10/17. https://2u.pw/WTSms

وعلى الصعيد الخارجي فنجد أن الدولة تستخدم الرياضة كوسيلة لتحقيق بعض أهدافها كتحسين العلاقات مع الدول.[1]

- **تأثير السياسة في الحقل الرياضي:** امتزجت السياسة بالرياضة في جميع المجالات الرياضية تقريبا ومن أبرزها كرة القدم، حيث تزخر بمصطلحات عسكرية كثيرة من خلال الحديث عن الهجوم والدفاع والتوغل وصد الهجوم وإحتلال أرض الخصم والتشبيه التسديدات القوية للاعبين بالقذائف الصاروخية، فمباراة كرة القدم هي حرب بأسلحة حضارية.
- **تأثير الرياضة في الحقل السياسي:** كثيرا ما كانت الرياضة باب من أبواب الإشهار للسياسة بطرق مباشرة حيث كان الرياضيون يعاملون أو يعطوا إنطباع بأنهم مبعوثون سياسيون لبلدانهم، كما يوجد رياضيون إمتهنوا السياسة في الحضارة اليونانية.

في كل ما ذكرناه نستخلص بأن الرياضة عنصر فعال في العلاقات الدولية حيث تمكنت من التوحيد بين الشعوب المتفرقة ومن هنا نقول إنها أداة فعالة في حل المنازعات الدولية وإحلال السلام بين شعوب العالم.[2]

المطلب الثالث: النشاط الرياضي والدولة.

تربط الدولة والرياضة علاقة قوية ومتينة مبنية على التفاعل المتبادل بين المؤسسات الرياضية ومؤسسات الدولة، ففي الحضارات القديمة أستخدمت النشاطات الرياضية كوسيلة لتحسين لياقة الجنود من أجل إستعداد لخوض الحروب وإظهار تفوق الدولة وعظمتها، كذلك من خلال التنافس الرياضي، ومنذ ذلك الوقت بدأ التفاعل المتبادل بينهما يظهر على الواقع الاجتماعي والمعيشي للمواطنين.

تبرز أيضا علاقة النشاط الرياضي والدولة في فرض بعض الحكومات قوانين وأنظمة وتعليمات تسعى من خلالها لتشجيع رياضة معينة.

---

[1] سلام محمد حمزة الكرعاوي، **ماهية العلاقة بين السياسة والرياضة 2011**، تم التصفح في.
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=14&pubid=891

[2] عبد الرزاق حمادشي، **السياسة الرياضية بالمغرب**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الإجازة، (جامعة القاضي عياض مراكش: كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، تخصص القانون العام، 2019)، ص ص.13-18.

كما تدخل بعض أجهزة الدولة في تحديد عدد من النشاطات ذات العلاقات بالألعاب الرياضية مما يمكنها من التأثير على النشاطات الرياضية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

خلاصة الفصل:

لقد تغيرت السياسات العامة لمختلف الدول وذلك بمختلف الأنظمة وتنوعها وأدركت الحكومات أهمية دعم السياسات التي ترتبط مباشرة بالحياة الاجتماعية وبالأفراد أي بمعنى آخر الاهتمام والاستثمار في المورد البشري ومن أبرز هذه السياسات هي السياسة الرياضية، فدعم المجال الرياضي وتطويره يساهم بشكل مباشر بالرقي بالفرد والإهتمام بصحته العقلية والجسدية والتي تنعكس كذلك على السياسة الخارجية للدولة من خلال الصورة التي يعطيها كل رياضي يمثلها على الصعيد الدولي.

[1] محمد أحمد على مفتي، "الدور السياسي للألعاب الرياضية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، ع.2، (1994)، ص.424.

الفصل الثاني:

واقع السياسة الرياضية في الجزائر

تمهيد:

لقد مر قطاع الرياضة في الجزائر بعدة مراحل تاريخية منذ العهد الإستعماري وصولا إلى مرحلة الإستقلال وما بعدها وشهد إنشاء عدة مؤسسات وهيئات خاصة لهذا القطاع وكذلك مجموعة من القواعد والقوانين من أجل تنظيم القطاع وإصلاحه والعمل على حسن تسييره والاستثمار فيه، كما شهد أيضا تطور الرياضة الجامعية وبروزها كعنصر جديد وفعال في الرياضة الجزائرية، وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هما:

المبحث الأول: الطابع التنظيمي للسياسة الرياضية في الجزائر.

المبحث الثاني: الهيئات المسيرة للرياضة في الجزائر.

المبحث الثالث: الرياضة الجامعية في الجزائر.

المبحث الرابع: آليات تمويل السياسة الرياضية في الجزائر.

المبحث الأول: الطابع التنظيمي للسياسة الرياضية في الجزائر.

لقد مر التشريع الرياضي في الجزائر بعدة محطات إبتداء من الفترة الإستعمارية وصولا إلى الفترة المعاصرة.

المطلب الأول: قانون الجمعيات في العهد الإستعماري.

تم إصدار هذا القانون في سنة 1901 ضمن الوثيقة الأساسية التي كانت تنظم الرياضة الجمعوية في الفترة الإستعمارية، فقد كانت الرياضة أنذاك تمثلها السياسة الإستعمارية وسياسة الاضطهاد والجور ضد الشعب الذي كان لا يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية لثقافته، وكان التعليم قليل في أوساط الجزائريين من خلال المدرسين لبعض الرياضات الشعبية، ومع وجود بعض الفرص لممارسة بعض الرياضات كالملاكمة، وكرة القدم، والعدو الريفي، وكان ذلك حكرا على المدن الكبرى.

تعتبر الرياضة في تلك المرحلة وسيلة لتدعيم الرياضة الفرنسية التي كانت تسير وفق قانون 1901 المتعلق بالجمعيات، وبالعودة إلى القانون فإن الناظر لنصه ومحتواه يمكن أن يستنبط عدة نقاط إستطاع الجزائريون استغلالها والارتكاز عليها لتأسيس أول الجمعيات الجزائرية وهي كالتالي:

– جاء القانون مساعدا للجزائريين من حيث عدم تحديد الصفة القانونية لمؤسسي الجمعية إذ أنه لم يشترط في بنوده المواطنة الفرنسية (الجنسية) وكمالية الحقوق المدنية للشخص أو مجموعة الأشخاص التي تريد تأسيس جمعية على الأراضي الفرنسية وأما الجزائريين المصنفون كرعايا فرنسيين أي مواطنين من الدرجة الثانية فقد سمح لهم هذا القانون بحقوق تأسيس الجمعيات دون مطالبتهم في المقابل بملكيتهم للجنسية الفرنسية.[1]

– عدم تحديد هذا القانون لطبيعة الجمعيات المؤسسة وتدقيق في ماهيتها وهو ما جاءت به المادة الأولى الجمعية عي إتفاق يضع بموجبه شخصان أو أكثر، بشكل دائم معرفتهم ونشاطهم

[1] سيف الدين بوسماحة، "قانون الجمعيات الفرنسي 1901 ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات، التعاضديات، النفايات)"، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرة والحضارية**، ع.2، (جويلية 2020)، ص.227.

لتحقيق هدف غير تقاسم الأرباح فيما بينهم، الأمر الذي سمح للجزائريين بإستغلال القانون جيدا لمصالحهم من خلال تأسيس الجمعيات لصالح العام بأشكالها المختلفة.

– إلغاء القانون للدور البلديات ورؤسائها سواء بفرنسا أو بالجزائر وإنشاء الجمعيات وجعلها في يد رؤساء العمالات.

وتعتبر جمعية الطليعة أول جمعية رياضية أسسها الشباب وذلك حتى قبل صدور قانون الجمعيات في سنة 1895 وتكونت من خريجي المدارس الفرنسية من أطباء ومعلمين، وكان من أبرزهم الدكتور إبن التهامي ومحمد الصالح بن جلول، أما عن أهدافها فتتلخص في تكوين النشئ الجديد تكوينا سلميا وإظهار جدارة وقدرة العنصر الجزائري في جميع أنواع الرياضة.

ورغم كل ذلك فقد كان تهميش الرياضيين الجزائريين من طرف الإستعمار الفرنسي حافز للروح الوطنية والنضال من أجل القضية الوطنية في صفوف الفرق المسلحة.

وبالتالي لم تكن الظروف الإستعمارية التي كانت تسود الجزائر تأثر في الرياضيين الجزائريين بل كانت وسيلة للنضال في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، ورغم العدد القليل من فرق كرة القدم خلال الفترة الإستعمارية والشعب الجزائري من خلال تشجيعه ومساندته للفرق الإسلامية كان يعبر على الروح الوطنية السائدة في هذه الفرق التي تنمو وتزداد حتى ظهرت جليا وفق ممارسة النشاط الرياضي.[1]

[1] رحيمة بوسنة، **مطبوعة محاضرات مقياس القانون التشريعي الرياضي**، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، 2020، ص.11.

المطلب الثاني: مرحلة الإستقلال.

أولا- مرحلة النموذج الفرنسي (1962-1976).

إن قانون سنة 1901 الخاص بالجمعيات جعل الجزائر تملك مخطط توجيهي للمشروع الجزائري لرسم الهياكل الرياضية الجزائرية، الجمعيات الرياضية، ورابطات فيدرالية، ولجان أولمبية.

كما كان التأطير شبه منعدم والمنشآت الرياضية قليلة وإن وجدت فهي في حالة متدهورة ولكن هذه السياسة الرياضية الوطنية لا يمكنها أن تتطور بدون تنظيم كبير للحركة الرياضية بما فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنونين والذين يعملون على إعداد مجتمع سليم لتطوير البلاد.

إن ميثاق التربية البدنية والرياضية لسنة 1976 يعطينا صورة لمفهوم الرياضة في تلك المرحلة، وهي نظام تربوي مأخوذ من عمق النظام الإجمالي للتربية وهي موجهة إلى جميع مراحل السن ومجمل العمال، حيث تنص المادة 18 من دستور 1963 على أن التعليم إجباري والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز بين استعدادات كل فرد وحاجيات الجماعية حيث كان التعليم إجباري للقضاء على الجهل والأمية.[1]

ففي قانون 1901 الذي كرسه أمر 175-62 الذي مدد مفعول التشريعات الفرنسية إلا ما يعارض منها السيادة الوطنية، وبعدما صدر مرسوم 254-63 الصادر بتاريخ 1963/07/10 المنظم للرياضة والجمعيات الرياضية بالإضافة إلى التنظيمات الرسمية التي حددت مكانة التربية البدنية والرياضية داخل المنظومة التربوية بعد الاستعمار حيث كان التأطير شبه منعدم والمنشآت الرياضية قليلة وإن وجدت[2]، وفي حالة متدهورة وكانت في وضعية صعبة عجزت أمامها البلاد خصوصا أمام متطلبات الوطن وجاء بعد ذلك امر رقم 29-71 المؤرخ في 1971/12/3 المتعلق بالجمعيات وهذا من أجل تغطية نقائص القانون 1901 ليكون بمثابة الوثائق الأساسية التي تنظم الحركة الرياضية الوطنية

[1] سليم زريفي، **القانون والتشريع الرياضي**، تم التصفح في 2020/10/23. https://elearning.univ-bouira.dz/course/info.php?id=402

[2] رحيمة بوسنة، **مرجع سابق**، ص.12.

ثانيا- مرحله التقنين الرياضي (1976-1989): مثلت هذه المرحلة منعطف مهما للحركة الرياضية حيث تتميز بصدور ميثاق 1976 وجاء لينتج فرصه أخرى للجزائر.

لقد كانت الرياضة احدى المجالات الثقافية التي تعززت بميثاق 1976 وهذا الذي أعطى فئة الشباب مكانة مهمة في المجتمع الجزائري وجاء تقنين التربية البدنية والرياضية ضمن أمر رقم 81-76 المؤرخ في 1976/10/23 لحماية ممارسين الرياضة وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وترتكز أحكام تقنين التربية البدنية والرياضة على ما يلي[1]:

- ✓ مبدأ الهوية والتقويم
- ✓ مبدأ التخطيط، الاشتراك، الشمولية.
- ✓ مبدأ الديمقراطية فهي نظام تربوي جماهيري.
- ✓ مبدا اللامركزية.
- ✓ مبدأ التسيير الإشتراكي للمؤسسات

وكانت الحركة الرياضية خاضعة للتحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهذا ما أدى إلى خلق نظام جديد للتربية البدنية والرياضية ينطلق مع التوجهات الإشتراكية للبلاد ومع دخول الجزائر في نظام إقتصاد السوق في بداية الثمانينات وهذا ما دفع الدولة إلى التفكير في تغيير وتعديل السياسة التشريعية.

ثالثا- مرحلة إعادة بعث الرياضة (1989-2005): تم إصدار العديد من التشريعات من بينها قانون 63 /89 المؤرخ في1989/02/14 المتعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية وجاء هذا القانون نتيجة الفراغ القانوني السابق والتحديات الاقتصادية والسياسية للبلاد.

وإحداث صندوق لتطوير الأنشطة الرياضية ليأتي بعد ذلك الأمر رقم 09/93 المؤرخ في 1995/02/25 لتنظيم المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والرياضية عبر[2]:

- ✓ تفتح شخصية المواطنين تكوينيا وتهيئهم بدنيا.

[1] سليم زريفي، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**،

- ✓ المحافظة على صحتهم.
- ✓ تربية الشبيبة وترقيتها اجتماعيا وثقافيا.
- ✓ محاربة الأمراض الاجتماعية.
- ✓ التمثيل المشرف للوطن.

ولقد تم إصدار هذا القانون ضمن المادة الرابعة الممارسة الرياضي ذات البعد العالي، أما الشيء الجديد الذي أتى به هو إنشاء اللجنة الوطنية الرياضية ذات المستوى العالي، غير أن هذا القانون لم يأتي بالنتائج المرجوة على مستوى الصعيد الرياضي وكرة القدم على وجه الخصوص، وهذا ما أدى إلى ظهور قانون رقم 10/4 المؤرخ في 2004/07/19 ويتعلق بالتربية البدنية والرياضية، ويحمل هذا القانون في طياته مرادا جديدا الهدف منها النهوض بالرياضة الجزائرية وإصلاحها الرقي بها.[1]

رابعا- مرحلة الإصلاح الرياضي (2005-2014): وأهم القوانين والمراسيم التي نظمت الحركة الرياضية في الجزائر هي كما يلي:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 405/05 المؤرخ في 2005/10/10 يحدد كيفيات تنظيم الإتحاديات الرياضية والوطنية.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 502/05 المؤرخ في 2005/12/19 الذي يحدد القانون الأساسي للمسيرين الرياضيين.
- ✓ القرار المؤرخ في 2007/08/04 الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات الشباب والرياضة وتنظيمها وتسييرها.
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 7/10 المؤرخ في 2010/11/07 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتسبين للأسلاخ الخاصة.
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2011/02/23 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة.

[1] علي لبحير، **قوانين تسيير النوادي الرياضية ومدى تماشيها مع الوضع الحالي للرياضة في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2016)، ص ص. 80، 81.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 119/12 المؤرخ في 2012/02/11 وتضمن أحداث مدرسية وطنية ومدارس جهوية لكرة القدم.[1]
- ✓ قانون رقم 5/13 المؤرخ في 2013/08/23 ويتعلق بتنظيم الأنشطة المدنية والرياضية وتطويرها وفي المادة الثانية من هذا القانون تعتبر الأنشطة البدنية والرياضية عناصر أساسية تساهم في التفتح الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا والمحافظة على صحتهم مما يجعلها أحد أهم مجالات التي تهتم بترقيتها الدولة وتحاول جاهدة لتوسيع قاعدة ممارستها في مختلف المجالات مع مشاركة الجمعيات والنوادي والهيئات.[2]
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 245/14 المؤرخ في 2014 الذي يتضمن أحداث مفتشية عامة في وزارة الشباب والرياضة وتنظيم سيرها.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 330/14 المؤرخ في 2014/11/27 يحدد كيفيات تنظيم الإتحاديات الرياضية الوطنية.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 74/15 المؤرخ في 2015/02/16 الذي يحدد تنظيم وسير النادي الرياضي الهاوي.[3]

[1] **المرجع نفسه**، ص.81.

[2] **محاضرات مقياس القانون والتشريع الرياضي**، (جامعة مسيلة: معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2020)، ص.64.

[3] علي لبحير، **مرجع سابق**، ص ص.81،82.

المبحث الثاني: الهيئات المسيرة للرياضة في الجزائر.

ويقصد بها الهيئات الرياضية المسيرة للرياضة على المستوى المحلي وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: وزارة الشباب والرياضة:

تم إنشاء وزارة الشباب والرياضة بموجب المرسوم الحكومي رقم62/1 في سنة 1963 ثم ضم الجانب السياحي إلى الشباب والرياضة بعدما إتضحت أهميته وذلك بصدور مرسوم رقم 63/73 في مارس 1963 لكن في سبتمبر 1963 تم تكليف وزارة التوجيه الوطني بإدارة قطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء كتابة دولة للشبيبة ووضع تنظيم جديد للوزارة وكل ما له صلة بالشبيبة والرياضة.[1]

من ابرز مهام الجهاز التنفيذي يسير على تربية الحياة الجمعوية وترقية الشباب عن طريق إعداد وتنظيم مراكز العمل والإشراف على تنظيم مهرجانات الشباب والتنسيق بين القطاعات المهنية.

كما تقوم الوزارة بإعداد البرامج وإقامة فعاليات وطنية ودولية وذلك بواسطة برامج مخططات كما تقوم بتطوير وتنفيذ البرامج في الأوساط التربوية.[2]

كما تقوم الوزارة بترقية وتنشيط الشباب وإنجاز المشاريع الاجتماعية والتربوية والثقافية في أوساط الشباب وإعداد البرامج المرتبطة بالإدماج الاجتماعي للشباب، وتقوم وزارة الشباب والرياضة بدراسة واقتراح الإستراتيجية الوطنية في مجال الرياضي بالتشاور مع القطاعات المعنية.[3]

وفي سنة 1993 ونتيجة تطور النشاطات والظروف تطلب إعادة تنظيم جديدة من حيث الهياكل والمصالح وحتى تسميتها.

- **الإدارة المركزية:** تشمل الإدارة المركزية بوزارة الشباب والرياضة الموصوفة تحت سلطة الوزارة على ما يلي:

---

[1] **مرجع نفسه**، ص.43.

[2] رحيمة بوسنة، **مرجع سابق**، ص.9.

[3] سليم زريفي، **مرجع سابق**، ص.21.

- **الأمين العام:** ويساعده مدير الدراسات ويلحق به مكتب البريد والإتصال والمكتب الوزاري للأمين الداخلي للمؤسسة.

- **رئيس الديوان:** ويساعده سبعة مكلفين بالدراسات والترخيص وأربعة ملحقين بالديوان.

- **المفتشية العامة:** التي يحدد تنظيمها وسيرها بمرسوم تنفيذي.[1]

وتعد مديرية التنظيم والوثائق الناتجة لوزارة الشباب والرياضة والتي تتابع قضايا المنازعات التي تخص القطاع وتعالج الوثائق وتسيير أرشيف القطاع وتحافظ عليه.

بالإضافة إلى هذا نجد على مستوى وزارة الشباب والرياضة النصوص القانونية للقطاع وتتابع قضايا المنازعات التي تخص القطاع وتعالج الوثائق وتسيير أرشيف وتحافظ عليه.

ونجد أيضا على مستوى وزارة الشباب والرياضة مديرية الإدارة العامة المسؤولة على تنظيم الفعاليات المتعلقة بميزانية الإدارة المركزية وتنفيذها.

كما تقوم الوزارة بوضع قوانين وإجراءات متابعة ومراقبة المساعدات والإعانات الممنوحة للحركة الجهوية الشبابية والرياضية بعنوان ميزانية الدولة، وكل هذا من خلال مديرياتها الفرعية والمتمثلة في[2]:

- ✓ المديرية الفرعية للموارد البشرية.
- ✓ المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة.
- ✓ المديرية الفرعية للوسائل العامة.
- ✓ المديرية الفرعية لمراقبة مساعدة الدولة للحركة الجهوية.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** العدد 71، سنة 2005.

[2] سليم زريفي، **مرجع سابق**، ص.22.

المطلب الثاني: الإتحاديات الرياضية.

حسب المرسوم التنفيذي 405/05 المؤرخ في 2005/10/17 فإن الإتحادية الرياضية جمعية ذات صفة رياضية تضم مجموع الرابطات والنوادي الرياضية المنظمة إليها وتقوم بتنسيق ومراقبة أنشطتها وتمارس نشاطها بكل إستقلالية لكنها خاضعة لرقابة وزارة الشباب والرياضة، بحيث أنها تستفيد من إعانات مالية ومساعدات ومساهمات الدولة والجماعات المحلية وفق قواعد تعاقدية.

وتكون الإتحادية الرياضية الوطنية ملزمة بتغطية هذه المساعدات والمساهمات المالية والوسائل المرتبطة بنشاطها المتعلق بالعقد.[1]

وتعتبر الأندية الرياضية والاتحاد عنصر أساسي للقاعدة العريضة التي تشكل الجمعية العمومية صاحبة السلطة العليا في الاتحاديات التي تنتخب مجلس الإدارة من بين الشخصيات التي ترشحها الأندية ومجلس إدارة الاتحاد تمثل قمة السلطة المسؤولة عن إدارة الإتحاد فنيا، وإداريا، وماليا، ويتولى مجلس إدارة الإتحاد تشكيل لجان فنية دائمة من أعضاء فنيين بطريقته الخاصة حسب لوائح الإتحاد.

وهذه الإتحاديات بإعتبارها إتحاديات ألعاب، فكل إتحادية منها مسؤولة عن لعبتها وتقع على عاتقها تنظيم بطولتها ومنافستها المحلية، الإقليمية، الدولية، وهو المسؤول عن رفع المستوى البطولي.[2]

ويمنع في القانون أن تؤسس أكثر من إتحادية رياضية وطنية واحدة على التراب الوطني، ولا أن تحصل على إعتماد كأن تكون هذه الإتحادية مختصة في رياضة واحدة أو متعددة الرياضات مثل الفدرالية الرياضية للمعوقين والرياضة الجامعية والرياضة الوطنية.

ومن الإتحاديات الموجودة في الجزائر نجد:

- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب القوى.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب السلة.

[1] رحيمة بوسنة، **مرجع سابق**، ص ص.7،8.

[2] علي لبحير، **مرجع سابق**، ص.48.

- ✓ الإتحادية الرياضية لألعاب الملاكمة.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب كرة القدم.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لرياضة المعوقين.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب الجمباز.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب كرة اليد.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب الجيدو.
- ✓ الإتحادية الرياضية لألعاب السباحة.
- ✓ الإتحادية الرياضية لألعاب كرة الطائرة.
- ✓ الإتحادية الرياضية لألعاب الرياضة المدرسية.
- ✓ الإتحادية الجزائرية لألعاب الرياضة الجماعية.

تتمثل المهام الأساسية لهذه الجمعيات بتفويض من الوزير المكلف بالرياضة حيث يعترف لها بمهام المنفعة العمومية والصالح العام، ولهذا فهي تستفيد من إعانات ومساعدات الدولة والجماعات المحلية وهذا وفق للعقود والأهداف.[1]

ويجب أن يكون هدف الإتحادية يكون في إطار السياسات العامة للدولة والتخطيط الذي وضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الشباب والرياضة، وتمارس الإختصاصات التالية:

- ✓ وضع السياسة العامة التي تحقق نشر اللعبة ورفع مستواها.
- ✓ إدارة شؤون اللعبة من جميع النواحي الفنية والمالية والتنظيمية.
- ✓ وضع الأسس والمبادئ لتنظيم شؤون التدريب وشروط المدربين بالإشتراك مع اللجنة الأولمبية ونقابة المهن الرياضية بعد الحصول على موافقة هذه النقابة وعلى أن يكون المدربون أعضاء في الرقابة المذكورة.
- ✓ المحافظة على القواعد والمبادئ الدولية للعبة وحماية الهواية وتنظيم الإحتراف.
- ✓ تنظيم البطولات العامة.
- ✓ إعداد الغرف الأهلية لتمثيل بلادها في البطولات والإشراف على تدريبها.

[1] رحيمة بوسنة، **مرجع سابق**، ص ص.8،9.

- ✓ الإذن لهيئات الأعضاء الإشتراك بغرفها مع غرف أجنبية داخل وخارج الوطن.
- ✓ الإشراف على تنظيم هذه المباريات إذا أقيمت محليا، وذلك بعد موافقة جهاز الرياضة.
- ✓ تنسيق الجهود بين الهيئات والأعضاء وإسداء النصح والمشورة لها.[1]

أما مهام الإتحادية تتمثل في:

- ✓ المساهمة في تعميم الرياضة وتحسين ممارستها بإستمرارها في ذلك القيام بأعمال التكوين.
- ✓ تنسيق نشاطات الجمعيات الرياضية والمؤسسات التجارية ذات التوجه الرياضي المنظمة إليها.
- ✓ جمع الشروط والوسائل الكفيلة لضمان تمثيل لائق في المنافسات والتظاهرات الرياضية الدولية.
- ✓ ترقية تكوين المواهب الرياضية الناشئة.

[1] علي لبحير، **مرجع سابق**، ص ص. 49،50.

المبحث الثالث: الرياضة الجامعية في الجزائر.

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن النشاط الرياضي الجامعي في الجزائر.

1- المرحلة الأولى 1962-1971:

و شهدت هذه المرحلة توسيع كل ما يتعلق بالنشاطات الرياضية والترفيهية والثقافية في الوسط الجامعي خلال المنظمات الشبابية والطلابية وقد أسهمت المنظمات الشبابية بشكل كبير في الاهتمام بالجانب التنظيمي، وشكلت بفضل جهودها دافع كبير للعمليات المتعلقة بالرياضة الجامعية.

وكان النشاط يرتكز أساسا في الأحياء الجامعية وبصفة أقل في الجامعة، وكان مختصرا على الجانب الثقافي والترفيهي ومحتشما في الميدان الرياضي، ولم تتمكن هذه الحركة من التنشيط المناسب لعدد الطلاب في ذلك الوقت.

2- المرحلة الثانية 1971-1985: وفي هذه المرحلة عرفت الجامعة الجزائرية تطور ملحوظ على مستوى كافة الأصعدة في كل ما يتعلق بالحياة الطلابية مما ينعكس إيجابيا على حركة النشاطات الترفيهية والرياضية والعلمية، فارتقت هذه الفترة إلى الأمام لتساهم في الرياضة الوطنية وتكوين طالب جزائري منفتح على محيطه الاجتماعي والعلمي وسليم عقليا وجسديا.

وقامت الأطر الرسمية للمؤسسات الجامعية بلعب دور مهم في بروز الهياكل التنظيمية ذات مصداقية الإحتكاك والتنظيم واستقطاب المواهب والإرادات في ظل حركة البناء السريع والمكثف للجامعات والتدفقات الكبيرة لإعداد الطلبة ازدهرت النشاطات في الوسط الجامعي.

3- المرحلة الثالثة من 1985 إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي.

واجهت الجامعة الجزائرية الكثير من الصعوبات في هذه المرحلة في كل ما يتعلق بالحياة الرياضية والترفيهية، حيث تدهورت الأوضاع بشكل فضيع في هذه الحقبة، في الوقت الذي كان فيه الأمل معقود على تحقيق قفزة نوعية في هذا الميدان بالنظر إلى التراث ورأس مال التجربة المميزة للأطر والهياكل والأشخاص القائمة عليها، وكانت هنالك عدة عوامل في كافة الميادين الاجتماعية والإقتصادية والسياسية ساهمت في هذه الوضعية وكذا بالتدفقات الكبيرة

بأعداد الطلبة وبالسياسة المتبعة ونوعية تسيير وركود الأسرة الجامعية، ويمكن إبراز أهم أسباب هذه المشاكل فيما يلي:

– غياب البرامج ومخططات العمل الميدانية القابلة للتحقيق بأقل التكاليف لضمان إستمرار تنظيم النشاطات.

– غياب إستغلال الأعمال الفكرية والمعلومات المعدة والمنشورة في هذا الميدان وترجمته إلى قرارات تنفيذية ونصوص تنظيمية ملزمة.

– غياب الإرادة السياسية في إدراج النشاطات الرياضية والثقافية في برنامج التكوين المنفذ من طرف المسؤولين عن القطاع الرياضي.[1]

المطلب الثاني: تنظيم الرياضة الجامعية الجزائرية وقوانينها.

أولا: تنظيم الرياضة الجامعية على مستوى الولائي والوطني.

يتم تنظيم الرياضة الجامعية في النادي وهو قاعدة الرياضة الجامعية حيث يوجد على مستوى المؤسسة الجامعية ويتم تنظيم المؤسسات والتنسيق بين الجمعيات الرياضية على مستوى الولاية عن طريق الرابطة الرياضية الجامعية، وعلى مستوى الوطني بواسطة الإتحادية الجزائرية للرياضة الوطنية التي تتكفل بكل هذه المهام.

ثانيا: الإتحادية الجزائرية للرياضة الجامعية:

وتظم كل الرابطات الولاية وتنسق نشاطاتها بتنظيم المنافسات على المستوى المحلي والدولي، وتتكون من أعضاء منتخبين من طرف الرابطة الولائية، هياكلها هي الجمعية العامة لممثلي الرابطات للمكتب التنفيذي المنتخب.

[1] سليم حداب، **دراسة تحليلية لواقع الرياضة الجامعية الجزائرية في ظل تسيير منشأتها الرياضية**، أطروحة دكتوراء في علوم نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، (جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية 2013)، ص ص، 69–71.

ثالثا: الرابطة الولائية للرياضة الجامعية:

تنظم كل الجمعيات الرياضية الموجودة عبر الولاية وتنسق نشاطاتها بتنظيم منافسات محلية، تتكون من أعضاء منتخبين من طرف النوادي الرياضية التابعة للمؤسسات الجامعية وهياكلها تتضمن المكتب التنفيذي المنتخب من طرف الجمعية العامة والجمعيات الرياضية الجامعية.[1]

رابعا: قانون النشاط الرياضي الجامعي في الجزائر.

هو قاعدة النشاط الجماهيري أو الرياضي للمنافسات، وتسري فعالية في إطار جمعوي بموجب قانون 31-90 المؤرخ في 1990/12/4 المتعلق بالجمعيات وقانون 09-95 بتاريخ 1995/02/25 المتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للرياضة البدنية والرياضية[2]، في الجمهورية الجزائرية القوانين التي تتضمنها وثائق الفدرالية الوطنية للرياضة الجامعية هي:

- ✓ تنظيم المنافسات الجامعية الولائية.
- ✓ تنظيم كأس الجزائر الجامعي.
- ✓ تنظيم التشكيلات والتنظيمات الرياضية الجامعية.[3]

[1] أبو بكر الصديق بلطرش ووليد حدود، **واقع التسيير الإداري ودوره في الرياضة الجامعية**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة آكلي محند أولحاج، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2019)، ص.26.

[2] **المرجع نفسه**، ص.25.

[3] سليم حداب، **مرجع سابق**، ص.72.

المبحث الرابع: آليات تمويل السياسة الرياضية في الجزائر.

المطلب الأول: التمويل الرياضي حسب القانون الجزائري.

كغيره من المجالات الأخرى فهنالك ضوابط قانونية تنظم التمويل في المجال الرياضي وذكرت في المواد التالية:

- **المادة 69:** من القانون 98 -03 والمادة 95-09 من القانون الجزائري على أن الدولة هي التي تضمن تمويل النشاطات البدنية والرياضية وذلك عن طريق الجماعات المحلية، المؤسسات، والمنشآت والهيئات العمومية إلى أن جاء مشروع جديد وبعد المصادقة عليه في البرلمان وهو قانون 04-10 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 المتعلق بتربية البدنية فألغي قانون 95-09 ويحمل هذا القانون الأهداف والقواعد التي تسير التربية البدنية والرياضية وكذا وسائل ترقيتها وجاء بمواد جديدة يتحدث فيها عن التمويل ومصادره حسب المواد التالية:

- **المادة 72:** تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية تمويل أو المساهمة في تمويل الأنشطة التالية:

- ✓ إنجاز منشآت رياضية وتقويمها وظيفيا.
- ✓ تطبيق مخططات وبرامج البحث في ميدان العلوم الرياضية.
- ✓ الممارسة الرياضية الإحترافية وشبه الإحترافية.
- ✓ عمليات الوقاية والحماية الطبية والرياضية.[1]

والعديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمجال الرياضي.

- **المادة 73:** كل ما منصوص في المادة 72 يتم تمويله وفق المعايير الآتية:

[1] بوشرقين حمزة وحنيش محمد ومسيلي خالد، **طرق التمويل المالي للأندية الرياضية وتأثيره على نتائجها**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (معهد علوم وتقنيات النشاطات الرياضية والبدنية البويرة: قسم هواة كرة القدم، 2018)، ص.20.

- ✓ ضبط معايير التمويل حسب الخريطة الوطنية للتنمية الرياضية.
- ✓ وضع آليات للتخفيف من التباينات الجهوية.
- ✓ تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.
- ✓ ضبط المراقبة والتقييم.

- **المادة 74:** يسند حسب طبيعة منافسات الاتحادات الرياضية الوطنية، النوادي الرياضية تسويق الإشهار المختوم به لباس الرياضيين وخاصة تلك التي تبثها الإذاعة أو التلفزة أو عن طريق الإنترنت وكذلك عبر كل المنافسات الدولية التي يشارك فيها الرياضيون الجزائريون.

- **المادة 75:** يسمح للخواص والمتعاملين العموميين التدخل لتمويل عمليات دعم وترقية الرعاية لفائدة الرياضيين والنوادي الرياضية والرابطات والإتحادات الرياضية الوطنية وكذلك اللجنة الأولمبية.

يمكن أن نأخذ عمليات الدعم على الخصوص بشكل مساهمات مالية أو تكوين الرياضيين والنوادي والرابطات والإتحادات الرياضية الوطنية بضبط الحد الأقصى للمبلغ المخصص للتمويل.

- **المادة 77:** يهدف الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية خصوصا إلى تعزيز عمل الدولة في مجال الشباب والرياضة ودعم الهيئات الرياضية وتحفيز النتائج.

- **المادة 78:** يتم ترقية الممارسات الرياضية من قبل الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية وذلك عبر الموارد الآتية:

- ✓ الهبات والوصايا.
- ✓ مساهمة الدولة.
- ✓ مساهمة الجماعات المحلية.
- ✓ مساهمة المؤسسات والهيئات العمومية.
- ✓ المداخيل المحققة من طرف مقابل خدماتي، أو كل عملية تجارية مرتبطة بموضوعه.
- ✓ كل المواد الأخرى المسموح بها قانونيا والمرتبطة بموضوعه.

- **المادة 79:** تقوم هذه المادة على تحديد الطبيعة القانونية للصندوق الوطني للممارسات الرياضية ومبادرة الشباب وكذا طرق تنظيمه وعمله وتسييره وكذا تخصيص النفقات وموارده الأخرى عند الاقتضاء عن طريق التنظيم.

- **المادة 80:** الممارسات الرياضية ومبادرات الشباب يمولها الصندوق الولائي للترقية بواسطة إسهامات يتم خصمها من البلديات ومن ميزانيات الولايات ويكون تنظيم محددا لمبلغها وطبيعتها.[1]

- **نص القانون الأساسي المتعلق بتمويل الأندية الرياضية في الجزائر:**

حددت طبيعة التمويل في النوادي الرياضية في المادة 39، حيث رخص هذا القانون الموارد التالية للأندية الرياضية:

- ✓ الهبات والوصية.
- ✓ قسط من نتائج التظاهرات والمنافسات الرياضية.
- ✓ مداخيل الأملاك الخاصة أو المتنازع عليها.
- ✓ الإعانات المحتملة من الدولة.

وغيرها من كل موارد الأخرى التي لم يتم ذكرها ولكن هي تحظى بترخيص ساري المفعول من طرف التشريع والنظام.

- إن تمويل الأندية الرياضية في الجزائر يخضع للقرار الوزاري رقم 02 المؤرخ في 13 جانفي سنة 1992، المحدد لكيفية الإعانات المالية المحتملة للنوادي والمنشآت الرياضية والتنشيطية فمن ملحقات هذا القرار نجد دفتر الشروط المحدد للأهداف المسطرة والجزء المتعلق بنصيب الدعم المالي وميزانية الدولة.

وحسب فصل الموارد والممتلكات في القانون المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 يتم دعم الجمعية العامة والنادي لكل ما تفعله من نشاطات تصنف على أنها ذات طابع نفعي عمومي.[1]

[1] أحمد محي الدين ومحمد أمين كربالي، **دور التمويل الرياضي في تنظيم التظاهرات الرياضية: دراسة ميدانية لبعض نوادي كرة القدم لولاية البويرة**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (د.م.ن، سنة 2019)، ص.16.

المطلب الثاني: مصادر التمويل العمومي للرياضة في الجزائر.

أولا – الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية:

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي وهو تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة.

لقد أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-236 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989، ليعدل بعد ذلك بمرسومين تنفيذيين هما على التوالي رقم 98-236 المؤرخ في 13 أكتوبر 1998، والمرسوم رقم 10-270 المؤرخ في 12 أكتوبر 2010.[2]

مهام الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية:

- يقوم بعمليات مراجعة آلية توزيع الموارد المتوفرة بين مختلف الهياكل التابعة للمنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وهيئات التنشيط التربوي وتسلية الشباب وإعدادها وإقتراحها وكذا تنفيذ الإجراءات المقررة في هذا المجال.
- المبادرة والقيام بكل العمليات الإستثمار المنتجة للأموال والخدمات التي لها علاقة بموضوعه.
- القيام بتسيير وتسويق الحقوق والمساحات الإشهارية والترويجية المرتبطة بالدعائم الرياضية، بالإتفاق مع هياكل تنشيط وتنظيم الممارسات والهيئات الرياضية الأخرى لحسابها.
- المساهمة في تمويل التنظيم التقني والمادي للتظاهرات الرياضية الوطنية والدولية ومهرجانات الشباب.

---

[1] فارس جمعة، **نص القانون الأساسي المتعلق بتمويل الأندية الرياضية بالجزائر**، تم التصفح في، 2020/10/22. https://www.djazairess.com/essalam/30231

[2] وزارة الشباب والرياضة الجزائرية، **الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية**، تم التصفح في 2020/10/23. https://2u.pw/Uo06X

- كذلك يقوم بعمليات تنشيط الرياضة والممارسات البدنية وتنظيمها في تسير إستغلال الحقوق المتعلقة على الخصوص بنقل المباريات التي تجرى عبر التراب الوطني وكذلك كل ما يشارك فيه الرياضيون الجزائريون من مباريات وأنشطة دولية.[1]

أصبح تمويل الأنشطة الرياضية مدعم من طرف ميزانية الدولة منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1989، فتمويل رياضة الأداء في إطار سياسة الإصلاح سنة 1977 ب 11 قسم وزاري إذ يعكس إرادة الدولة في دفع ديناميكية جديدة للرياضة ككل من خلال تتبع لواقع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي.

تم إعادة تكوين المؤسسات العمومية سنة 1988، إذ يبرز إختفاء 141 وحدة رياضية لـ 47 إدارة رياضية عمومية فتقرر وضع صندوق الوطني الولائي لترقية مبادرات الشباب وتدعيم الأنشطة الرياضية وذلك من خلال الإعلان عن قانون 29-03 في 14 فيفري 1989 المتعلق بتنظيمات وتطوير نظام الوطني للثقافة والرياضة.

حيث وصل مقدار تمويل الأنشطة الرياضية إلى 90% من ميزانية الدولة سنة 1990، بالإضافة إلى الموارد الشبه عمومية بهدف دعم المنظمات الرياضية لتحسين مردودية النتائج الرياضية وتعزيز دور الدولة في برنامج الشباب والرياضة.[2]

- **الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب وتدعيم الممارسات الرياضية:**

حيث يكون هذا الصندوق أيضا تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة وتتعلق مهامه بتطوير النظام الوطني للثقافة البدنية والرياضية وأنشأ بموجب قانون 89-03 في 14 فيفري 1989، وتقدر قيمة مساهمة الصندوق بحوالي 7% بما في ذلك المساعدات من الولايات والبلديات إذا خفضت إلى 4% و3% المتبقية توزع بالشكل المباشر من مزانيتها وفقا لترتيبات قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

هذه المساهمات المقتطعة من الميزانية من خلال تطبيق ترتيبات الأمر بموجب القانون 95-05 المؤرخ في 25 فيفري 2005 في إطار توجيه وتطوير النظام الوطني للثقافة، وتسير

[1] لونيس نحاوة، **محاضرة في مقياس القانون والتشريع الرياضي**، أولى ماستر، ص.17.

[2] شنتوف خيرة، **تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر، دراسة حالة:** فريق وداد تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012)، ص.111.

من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 6أفريل 1996 والذي يحدد طبيعة ورصيد المساهمة الولائية والبلدية لتدعيم الصندوق الولائي لترقية مبادرات وتدعيم الممارسات الرياضية، وبموجب هذا النص القانوني تكون أهم أعمال هذا الصندوق متمثلة في مجموعة الأعمال الآتية:

- ✓ الحرص على تمويل المشاريع والإشتراك في تمويل كل ما يخص النشاطات الرياضية.
- ✓ تصنيفها على أنها مؤسسة عمومية توضع تحت تصرف الوالي بصفته آمر بالصرف وإداري من طرف مجلس التسيير حيث تنظم على شكل ميزانية ملحقة للولاية.
- ✓ تقوم بتوزيع الصناديق على جميع ولايات الوطن مما يسهل عمليات نشر الأنشطة الشبابية والرياضية في كامل تراب الوطن.
- ✓ المساهمة بشكل رئيسي في دعم كل ما يخص الجمعيات الرياضية والشبابية.[1]

المطلب الثالث: أنواع الموارد والنفقات المالية في المؤسسات والأنشطة الرياضية.

أولا – أنواع الموارد المالية في المؤسسات والأنشطة الرياضية:

هي عبارة عن كل دخل فيه خاصية النشاط الرياضي ويمكن تقسيم مصادر التمويل إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

– القسم الأول: الإيرادات المباشرة والغير مباشرة.

1– **الإيراد المباشر:** يوجد هذا الصنف من المداخيل في المؤسسات ذات التقنيات المتطورة و ذلك لإعتماد الهيئات و المؤسسات الرياضية سياسية تهتم في ترقية نوعية الأحداث التي تؤديها ضمن أعمالها و بالتالي يصنف هذا النوع كإيراد مباشر للمؤسسة و من هذه المداخيل نجد مقابل بيع الأحداث الرياضية و مقابل الإعلان و الإشهار في نفس الحدث و المعيار هنا أن الهيئة تبيع التذاكر أو حقوق البث و نظرا لأن بعض الهيئات تقع تحت ضغط قلة الإيرادات

[1] **المرجع نفسه**، ص112

فإن الإيراد الأكثر أهمية هو مقابل الإعلان للمؤسسات الإقتصادية حيث يعتبر الركيزة الأساسية لزيادة الدخل في المؤسسات الرياضية.[1]

2 – الإيراد الغير مباشر: ويعتبر ثاني دخل للإنتاج كما يسمى أيضا بالدعم الغير مباشر ويتم الإعتماد فيه على شعبية الفريق الرياضي واللاعبين وهذه الأعمال تشمل مبيعات الرياضة والأجهزة الرياضية وهؤلاء هم اللذين ينتجون إيراد الأحداث الرياضية.

وهذا يجعل العمل يرتكز على شعبية اللعبة والبروز القومي للأندية التي أصبحت تلعب دور أساسي في المجال الرياضي.[2]

القسم الثاني: المصادر الخارجية لتغذية المؤسسات الرياضية بالأموال.

مع تطور الرياضات والإهتمام المتزايد بها وبطرق تمويلها ظهرت في أسواق رأس المال العديد من الوسائل الحديثة التي تجمع بين خصائص الديون والملكية مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو التي يرتبط بها حق شراء الأسهم العادية بأسعار محددة وكذلك حقوق الشراء للأسهم العادية التي تمنح للمدرين كفاءات تشجيعية لهم وكذلك الأسهم الممتازة القابلة للإستيراد وغيرها من وسائل التمويل الحديثة التي ابتكرها المتعاملون في أسواق رأس المال.[3]

القسم الثالث: التسويق الرياضي كمورد جديد للتمويل المجال الرياضي:

مع تطور المجال الرياضي في الجزائر ظهرت عدة أساليب جديدة منها التسويق الرياضي حيث أصبح يحظى بإهتمام كبير في مختلف المنافسات و البطولات فيصحب ذلك نشاطات تسويقية تتمثل في بيع الحقوق على سبيل المثال الإعلان والإشهار، وبمعنى آخر أصبح

---

[1] سلمى شريفي، **أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية، دراسة حالة في مجموعة أندية إحترافية لكرة القدم في القسم الوطني الأول**، مذكرة دكتوراء، (جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية، فرع الإدارة والتسيير، 2012)، ص.136.

[2] فاروق حدو وعبد النور بوشافعة، **آليات التمويل المالي في المنشأت الرياضية والمتابعة المالية لها**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (جامعة محمد آكلي محند أولحاج البويرة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2019)، ص.49.

[3] النذير بوصلاح، **مقياس التسيير المالي في المؤسسات الرياضية**، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2020)، ص.16.

النشاط الإقتصادي سلعة تباع وتشترى تحت إشراف هيئة مسوقة مهمتها خلق ورشة للمستهلكين بهدف تحقيق المكاسب المادية وهكذا يتشكل مورد مالي مهم بالنسبة للأندية الرياضية يتم تحصيله وفق طرق قانونية مشرعة تحكمها مواد ولوائح مختصة في الميدان وهكذا ظهر المفهوم الجديد للأنشطة الرياضية.[1]

ويتكون التسويق الرياضي من جميع الأنشطة التي تنظم لمقابلة إحتياجات ورغبات المستهلكين من خلال عمليات متبادلة.

وقد تطور هذا النشاط ليشمل جناحين أساسيين هما: الخدمات المباشرة للمستهلكين وتسويق المنتجات الرياضية والخدمات من خلال إستخدام مختلف الأحداث الرياضية ومن خلال كل هذه النشاطات والخدمات التي يحتويها التسويق الرياضي فقد أصبح مورد أساسي ومهم في جميع المجالات الرياضية في الجزائر وجميع الدول والمحافل العالمية.[2]

القسم الرابع: المنشآت الرياضية كمصدر للتمويل الرياضي:

بداية نتطرق إلى تعريف المنشآت الرياضية ثم دورها في عميلة التمويل وتعرف على أنها ذلك المكان المجهز بالوسائل والإمكانات والمخصص لممارسة الأنشطة الرياضية وتقدم الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الرياضية حاضرا ومستقبلا.

ويتكون المنشأ الرياضي من عدة عناصر وخدمات فهناك عدة أقسام خاصة بالجمهور واللاعبين وخدمات الحكام والصحافيين وكذلك منصات لكبار الزوار وضيوف الشرف وكذلك مخازن وغيرها من المرافق وكل هذه المرافق التي تم ذكرها وغيرها من ما هو تابع للمنشآت الرياضة من أقسام وعناصر أخرى يعود بالنفع المالي عند إستخدامه فأصبح في الوقت الحالي من أهم المداخيل في المجال الرياضي خاصة في مجال كرة للقدم فهذه المنشآت العملاقة تعود بالنفع المالي على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات السياحية والرياضية والإقتصادية وكما

[1] سلمى شريفي، **مرجع سابق**، ص.147.

[2] **المكان نفسه**،

تعتبر أيضا مصدر للتمويل الرياضي فهي تساهم بشكل آخر في مساعدات ومساهمات في جميع مجالات الرياضة الأخرى.[1]

الموارد المالية في الهيئات الرياضية.[2]

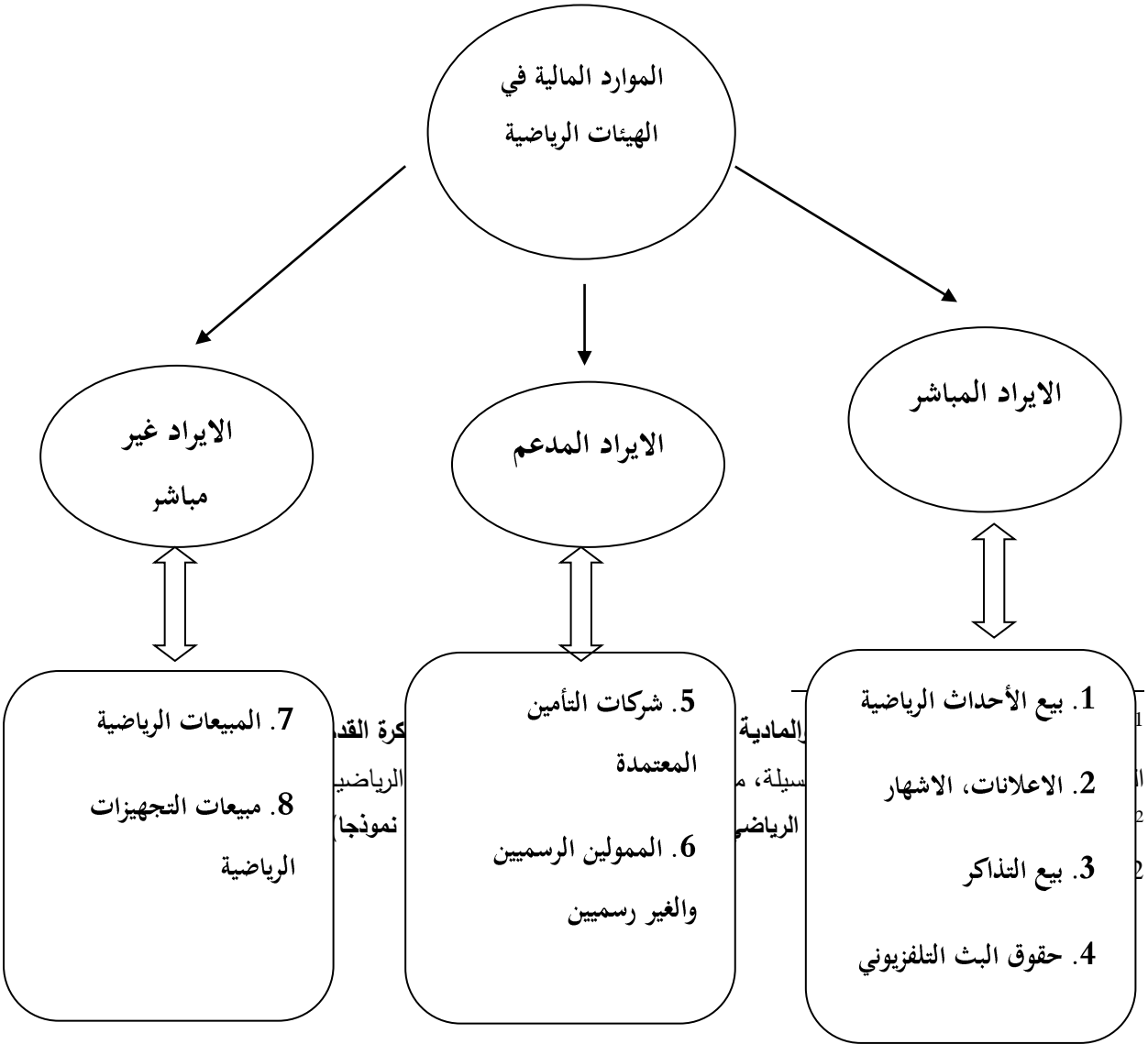

ثانيا – أنواع التمويل للأنشطة الرياضية:

1– **التمويل الدولي:** والذي تقوم به الإتحادات القارية والدولية مثل اللجنة الأولمبية الدولية، الإتحاد الدولي لكرة القدم، اليونيسكو وغيرها بتقديمه للدول والفرق المشاركة في النشاطات الدولية مثل الدورات الأولمبية وكأس العالم وكأس العالم للأندية وغيرها.

2– التمويل الخاص: ويعتبر من أنواع التمويل الذي يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل القائمين على تنظيم وإدارة الأنشطة الرياضية لما له من أهمية كبيرة في دعم البرامج ماديا وكذلك في التعريف لهذه البرامج وإنتشارها.

3– التمويل الحكومي: المعونات السنوية للأندية والمؤسسات الرياضية كذلك بناء أو استئجار المقرات للأندية والإتحادات الرياضية وكذلك تجديد وتجهيز الساحات الشعبية، دعم الفرق واللاعبين الوطنيين المشاركين في المحافل الدولية.

ثالثا: الميزانية المالية في الهيئات الرياضية:

1– الإيرادات في الهيئات الرياضية: وتمثل العناصر التالية إيرادات الهيئة الرياضية:

– **إيرادات غير عادية:** تتكرر سنويا وتخصص لتغطية النفقات الغير عادية مثل الإعداد للدورات الأولمبية المحلية والدولية.

- **إيرادات عادية:** وهي موارد مستمرة الدخل كالضرائب والرسوم.

- **إيرادات سياسية:** وتتمثل في تلك الإيرادات التي تحصلها الهيئة من وراء نشاطاتها.[1]

2- نفقات الهيئات الرياضية:

- **نفقات عادية وغير عادية:** العادية سهلة التقدير وغير العادية تمثل النفقات الطارئة.

- **نفقات شكلية وإستثمارية:** فالشكلية هي نفقات تسيير الجهاز الإداري وتغطية مختلف حاجيات الأنشطة الرياضية والنفقات الاستثمارية هي المصاريف المخصصة لبناء رأس المال الأساسي للهيئة والمؤسسة وخلق قيمة مضافة.

- **النفقات المركزية والمحلية:** المركزية تخص الجهات المركزية كالفيدراليات والوزارات المعنية وتخص المؤسسة الرياضية أو النادي.

- **النفقات الإدارية والتحويلية والرأسمالية:** فالإدارية للتسيير في الهيئة والتحويلية غرضها المساعدة على الدعاية والإشهار وكذا الإعلانات.[2]

[1] عبد الغني هرباجي، **واقع آفاق التسويق الرياضي في الهيئات الرياضية الجزائرية، دراسة حالة أندية رياضة كرة القدم،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات وبحوث تسويقية، 2017)، ص.108.

[2] عبد القادر ساغي، **مدخل الإدارة والتسيير الرياضي، المحاضرة العاشرة،** تم التصفح في 2020/10/26. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/course/view.php?id=1084&lang=ar

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل نلاحظ تطور القطاع الرياضي في الجزائر بعد مروره بعدة مراحل شهدت إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات الرياضية التي تسهر من أجل تسيير القطاع وتنظيمه وإصلاحه، والنهوض به، وترقيته في كافة أنحاء الوطن وعلى الصعيد الدولي، وكذلك القوانين التي تنظم تمويل هذا القطاع مما يوضح إهتمام الدولة وتركيزها على هذا المجال، وكذلك من خلال المصادر المخصصة لتمويل المجال الرياضي وتنوعها من أجل مواكبة التطور العالمي في المجال الرياضي.

الخاتمة

الخاتمة

مع تطور الأنظمة السياسية حول العالم أصبحت جميع الدول تهتم بجميع المجالات التي تساهم في الرقي بالدولة، حيث تضع سياسات خاصة هدفها تطوير وتنظيم هذه المجالات التي تكون على صلة مباشرة مع الشعب، ومن أهم هذه المجالات في عصرنا الحالي "المجال الرياضي" حيث تستغل الدول والنظم السياسية اللألعاب الرياضية في خدمة سياستها الداخلية والخارجية، وفي خدمة أهدافها وتطلعاتها السياسية المختلفة وهذا الإستغلال قديم وموجود من القدم عند الجماعات البشرية المختلفة مثل العرب والإغريق وغيرهم.

وقد تطورت كيفية إستغلال الألعاب الرياضية في السياسة مع تطور ونشأة الدول حتى أصبحت وسيلة وأداة هامة تستفيد منها الحكومات لخدمة أهدافها السياسية.

ومرت الرياضة في الجزائر بعدة مراحل تاريخية منذ الإستقلال وأولت الدولة إهتمام لهذا المجال، فمنذ الإستقلال شهد هذا القطاع عدة برامج وقوانين وتشريعات خاصة للإهتمام بهذا القطاع وتسييره وتنظيمه ليكون مواكب للتطورات العالمية في شتى جميع مجالات الرياضة ومساعدة الشباب وإنتقاء المواهب والحد من الآفات الاجتماعية كون الرياضة لها إنعكاس مباشر وتأثير كبير على الشباب، ولأجل ذلك خصصت الدولة سياسات وبرامج خاصة لهذا القطاع، ولهذا الغرض عملت الجزائر على توفير الوسائل والإمكانات المساعدة على تطوير الرياضة بصفة عامة لتأثيرها الكبير في المجتمعات بما تملكه من تنافس وأخلاق وروح رياضية عالية.

حيث أصبح الاهتمام بالمؤسسات والأنشطة الرياضية في السنوات الأخيرة له أهمية كبرى في شتى الميادين القانونية، والإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وغدت الرياضة ظاهرة إجتماعية وسياسية بحد ذاتها والكل يتهافت عليها، حيث أن تنظيمها هو هدف كل دولة تريد جلب أرباح مالية وهذا ما أدى إلى تطوير سبل الرقي بها وتخصيص سياسات وبرامج خاصة لها.

وفي الأخير يمكن القول إن الجزائر من الدول التي تهتم بالمجال الرياضي وخصصت له مجموعة من السياسات والخطط والبرامج التي تهدف للصعود بهذا القطاع وجعله يواكب جميع التطورات الرياضية الأخرى، إلا أن هذه السياسات لم تكن ناجحة وذات نفع كبير مقارنة بالعديد

من الدول الأخرى في العالم ومقارنة بتطورات المجال الرياضي عموما في العالم وذلك لغياب حسن التسيير والتنظيم وقلة الخبراء والتقنيين والإخصائيين في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا – الكتب:

1) أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، (بيروت: مكتبة لبنان، 2004)

2) جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمه، عامر الكبيسي، (عمان، دار المسيح، 1999)

3) حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، (القاهرة: الدار الثقافية، 2000)

4) كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، (القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006)

5)مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسات العامة**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية 2019)

6) نصر محمد مهنا، **علم السياسة**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994)

7) عيسى الهادي وكمال رعاش، **الاحتراف الرياضي في كرة القدم: دراسة مقارنة، (الجزائر نموذجا)**، ط.1، (دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012)

8) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان، دار المسيرة، 2001)

9) تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)

ثانيا – الدوريات والمقالات:

10) بشير ناظر حميد، "السياسة الرياضية لثقافة الجسد: دراسة في علم الاجتماع"، **مجلة الأداب**، ع.123، (2017)

11) محمد أحمد على مفتي، "الدور السياسي للألعاب الرياضية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، ع.2، (1994)

12) سيف الدين بوسماحة، "قانون الجمعيات الفرنسي 1901 ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات، التعاضديات، النفايات)"، **مجلة القرطاس للدراسات الفكرة والحضارية**، ع.2، (جويلية 2020)

ثالثا – الوثائق الرسمية:

13) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** العدد 71، سنة 2005

رابعا – الرسائل الجامعية:

14) ابتسام قرقاح، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011)

15) أحمد محي الدين ومحمد أمين كربالي، **دور التمويل الرياضي في تنظيم التظاهرات الرياضية: دراسة ميدانية لبعض نوادي كرة القدم لولاية البويرة**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (د.م.ن، سنة 2019)

16) بوشرقين حمزة وحنيش محمد ومسيلي خالد، **طرق التمويل المالي للأندية الرياضية وتأثيره على نتائجها**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (معهد علوم وتقنيات النشاطات الرياضية والبدنية البويرة: قسم هواة كرة القدم، 2018)

17) محمد العيد الحسيني، **السياسة العامة الصحية في الجزائر- دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)

18) سلمى شريفي، **أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية، دراسة حالة في مجموعة أندية إحترافية لكرة القدم في القسم الوطني الأول**، مذكرة دكتوراء، (جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية، فرع الإدارة والتسيير، 2012)

19) شنتوف خيرة، **تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر، دراسة حالة:** فريق وداد تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012)

20) صافية قويدري، **القيادة الإدارية ودورها في رسم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة مولاي الطاهر السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015)

21) عبد الرزاق حمادشي، **السياسة الرياضية بالمغرب**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الإجازة، (جامعة القاضي عياض مراكش: كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، تخصص القانون العام، 2019)

22) عبد الغني هرباجي، **واقع آفاق التسويق الرياضي في الهيئات الرياضية الجزائرية، دراسة حالة أندية رياضة كرة القدم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات وبحوث تسويقية، 2017)

23) علي لبحير، **قوانين تسيير النوادي الرياضية ومدى تماشيها مع الوضع الحالي للرياضة في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2016)

24) عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008)

25) فاروق حدو وعبد النور بوشافعة، **آليات التمويل المالي في المنشأت الرياضية والمتابعة المالية لها**، مذكرة ليسانس غير منشورة، (جامعة محمد آكلي محند أولحاج البويرة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2019)

26) لحسن تريش، **المتطلبات القانونية والمادية لنجاح منظومة الإحتراف الرياضي لكرة القدم بالجزائر**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراء، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية الرياضية، 2018)

خامسا – محاضرات:

27) النذير بوصلاح، **مقياس التسيير المالي في المؤسسات الرياضية**، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2020)

28) رحيمة بوسنة، **مطبوعة محاضرات مقياس القانون التشريعي الرياضي**، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، 2020.

29) لونيس نحاوة، **محاضرة في مقياس القانون والتشريع الرياضي**، أولى ماستر، ص.17.

30) **محاضرات مقياس القانون والتشريع الرياضي**، (جامعة مسيلة: معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، 2020)

سادسا – المواقع الإلكترونية:

31) إبراهيم بن عزوز، **الرياضة والسياسة: الأوجه العديدة للرياضة**، تم التصفح في 2020/10/17. https://2u.pw/WTSms

32) سلام محمد حمزة الكرعاوي، **ماهية العلاقة بين السياسة والرياضة 2011**، تم التصفح في.
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=14&pubid=891

33) سليم زريفي، **القانون والتشريع الرياضي**، تم التصفح في 2020/10/23. https://elearning.univ-bouira.dz/course/info.php?id=402

34) عبد القادر ساغي، **مدخل الإدارة والتسيير الرياضي، المحاضرة العاشرة**، تم التصفح في 2020/10/26. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/course/view.php?id=1084&lang=ar

35) فارس جمعة، **نص القانون الأساسي المتعلق بتمويل الأندية الرياضية بالجزائر**، تم التصفح في، 2020/10/22. https://www.djazairess.com/essalam/30231

36) وزارة الشباب والرياضة الجزائرية، **الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية**، تم التصفح في 2020/10/23. https://2u.pw/Uo06X

فهرس المحتويات

العنـــوان	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية السياسة العامة	8
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة	8
المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة وعناصرها	13
المطلب الثالث: صناع السياسة العامة	16
المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة الرياضية	19
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة الرياضية	19
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة والرياضة	20
المطلب الثالث: النشاط الرياضي والدولة	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: واقع السياسة الرياضية في الجزائر.	
تمهيد	24
المبحث الأول: الطابع التنظيمي للسياسة الرياضية في الجزائر	25
المطلب الأول: قانون الجمعيات في العهد الإستعماري	25
المطلب الثاني: قانون الجمعيات في مرحلة الإستقلال	27
المبحث الثاني: الهيئات المسيرة للرياضة في الجزائر	31
المطلب الأول: وزارة الشباب والرياضة	31
المطلب الثاني: الإتحادية الرياضية الجزائرية	33
المبحث الثالث: الرياضة الجامعية في الجزائر	36
المطلب الأول: نظرة تاريخية عن النشاط الرياضي الجامعي في الجزائر	36
المطلب الثاني: تنظيم الرياضة الجامعية الجزائرية وقوانينها	37
المبحث الرابع: آليات تمويل السياسة الرياضية في الجزائر	39
المطلب الأول: التمويل الرياضي حسب القانون الجزائري	39

المطلب الثاني: مصادر التمويل العمومي للرياضة في الجزائر	42
المطلب الثالث: أنواع الموارد والنفقات المالية في المؤسسات والأنشطة الرياضية	44
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	54
فهرس الموضوعات	59
ملخص الدراسة	62

ملخص الدراسة

الملخص:

اهتم صناع القرار في الدولة الجزائرية بالمجال الرياضي كونه من أهم النشاطات التي تعني كثير بالنسبة للشعب الجزائري، حيث شهد العديد من المحطات التاريخية والتطورات التي مست جميع قطاعاته وقامت الدولة بوضع حملة من البرامج والسياسات التي تهتم بالمجال الرياضي بهدف تطوير الرياضة وممارستها على الصعيد الفردي والمجتمع، وكذلك العديد من الإصلاحات التي شملت جميع المجالات الرياضية في الوطن من أجل الرقي بها وجعلها تتواكب مع جميع التطورات العالمية في المجال الرياضي، كون الرياضة عنصر أساسي في جميع سياسات الدول.

الكلمات المفتاحية:

السياسة العامة، السياسة الرياضية.

Summar:

The decision makers in Algeria has been interested in the sports field because it's one of the most important activities that mean a lot to the Algerian people , the sports is Algeria witnessed many stations and developments that touched all her fields , and the Algerian government has developed many programs and policies that are concerned with sports field and the aim is developing and practicing sports at all the levels of the community , and this is showed the importance of sports financing and allocating resources to support and advance the sports sector at all the levels because finance is the basic of the development of sport.

Key words:

Public policy, Sports policy.